



استخدمت الإدارة الأميركية التخليك المعتمد لإعطاء الاستنزاف قيمة مضاعفة (اف ب)

الهزيمة الموجلة في الحرب السورية

هادي قبيسي *

تدرجياً إلى العداء مع المقاومة وفكرتها، ولاحقاً يتهياً للتطبيع ومن ثم حماية الكيان، وهذه عملية بحاجة إلى وقت طويل، يوفره الاستنزاف المتواصل.

هكذا تكيفت السياسة الأميركية مع انحدار وتراجع الطموحات بشأن الحرب على سوريا. هذه الحرب الضرورية لكبح تصاعد محور المقاومة وتغيير وجهة بناء القوة العسكرية المتجهة نحو العدو الصهيوني، تستحق من الأميركي ممارسة الصبر الاستراتيجي، قبل أن يصبح الشرق الأوسط شعلة نار تحت أقدام بقايا الاستعمار القديم والحديث. استخدمت الإدارة الأميركية التخليك المعتمد لإعطاء الاستنزاف قيمة مضاعفة، فإن إصرار محور المقاومة على المواجهة، وثقته بالخط البياني لمسار الحرب، وانقلاب ميزان القوة والجغرافيا في سوريا لصالحه، بعد أن كانت البلاد على شفير الهاوية، كل ذلك تطلب اعتماد الخداع والتضليل لامتنصاص هذا الاندفاع، من خلال السياسة التقليدية الأميركية: العصا والجزرة.

تقدم وسائل الإعلام الأميركية والناطقون الرسميون عرضاً للتسوية وترويجاً لإمكانية حصولها، مدعومة بمصادقية توكيد روسي خجول يهدف إلى تكريس دور بوتين لاعباً دولياً على الساحة السورية بين لاعبين إقليميين. يهدف هذا الخداع في المستوى الأول إلى امتصاص عزيمة وإصرار محور المقاومة على الانتصار في الحرب من خلال الجولات والنقاط وتحرير الجغرافيا، وفي المستوى الثاني إلى التضليل التكتيكي وفتح المجال لعملية ميدانية مبالغتة تقوم بها جماعات الحرب البديلة على الأرض.

تستفيد الولايات المتحدة من ناحية أخرى من تعدد اللاعبين، في كلا الطرفين، حيث تتطلع إلى الساحة من منظور ديناميكية النظم، وليس مواقف الأطراف المعادية أو تلك المستقلة نسبياً، فالحضور الروسي مفيد لضبط اندفاع محور المقاومة مستقبلاً، والتدخل البري التركي قد يشكل بديلاً مؤقتاً عن المشروع الكردي، ويوفر إمكانية حصول صدام سوري إيراني. تركي في الميدان، ويخفف من استنزاف الجماعات المسلحة، وهكذا يتم التعامل بالضبط أو الانكفاء والتغافل مع الفاعلين بحيث يستمر السير نحو الهدف، الاستنزاف إلى أقصى حد ممكن، حتى لو كانت نتيجة الحرب هزيمة المشروع، فإن الهزيمة الموجلة أفضل من الهزيمة المبكرة، لأنها ستؤدي إلى استنزاف أكثر عمقاً في المجالات المختلفة.

لعبت الولايات المتحدة دوراً مائلاً خلال الحرب الأفغانية ضد السوفييات، فحين لا يكون دمك هو الذي يراق ولا أموالك التي تنفق، يمكنك الدخول في لعبة الاستنزاف الطويلة، بأدوات محلية وشركاء إقليميين. حاولت باكستان التوصل عدة مرات إلى تسوية سلمية نهائية وشاملة مع السوفييات لوقف الحرب بما يحفظ وجه الإمبراطورية الماركسية، فما كان من أميركا إلا أن أرسلت المزيد من السلاح إلى «الجهاديين» ودفعتهم إلى خوض معارك جديدة لإحباط التسوية والحفاظ على الاستنزاف. وقبل ذلك وبعده، وفي المحادثات مع السوفييات، طرح المفاوض الأميركي الكثير من العروض لتسوية النزاع، كما وقع وزيراً خارجية البلدين في جنيف اتفاقاً يقضي بوقف إرسال السلاح إلى الأراضي الأفغانية، وكان ذلك بهدف تمرير شحنات كبيرة عبر الحدود إلى «الجهاديين»، تماماً مثلما حصل في حلب قبل أسابيع.

إدراك سيقاقات حركة العدو، ضروري لمعرفة طرق المواجهة الفضلى معه، وإن كانت الصورة التي قدمت هنا متشائمة بعض الشيء، إلا أنها تبتغي منع العدو من استغلال قصر الذاكرة الناتج عن التدفق اليومي في الأحداث المؤثرة.

* باحث لبناني

الحذر في المواجهة مع العدو والتشكيك في نواياه والألتفات إلى المخاطر المحتملة، لا ينبغي أن يتناقض مع الجهوزية المعنوية والنفسية للاستمرار في الصراع، أو أن يقلص من الإيمان بالنصر في نهاية المعركة، بل إن الحذر والتشكيك هو الطريق الأقرب إلى النصر. فعند الغفلة أو التراخي أو الركون إلى العدو، تأتي الفرصة للمباغنة والانقضاض، والاستفادة من القراءة المتبصرة للمؤشرات الميدانية والاستراتيجية الناتجة من الاطمئنان إلى سير الأمور، واعتبار التحركات والإجراءات الواضحة للعين أموراً روتينية ضمن الوعاء الكلي الآمن... هنا يصبح طريق النصر طويلاً جداً.

العنوان الآخر الذي يعتبر مدخلاً ضرورياً لتحليل حركة العدو ومناورته، هو فهم أهدافه من الحرب، وما هي الضرورات التي دفعته لدخول الحرب والاستمرار فيها، خصوصاً حين يكون التداخل والتشابك سيد الموقف، كما في الحروب البديلة التي يكثُر فيها الفاعلون والمؤثرون ويختلط فيها العنصر المحرك بالعناصر المتحركة.

الحرب على سوريا كانت قراراً أميركياً بالأساس منذ 2003، مع شراكة إقليمية لمجموعة من الدول: تركيا، السعودية، الأردن، قطر. لكل من الشركاء غايات ومطامع ومحدوديات، لكن المحرك الأول يعمل دوماً بالتأثير على كل الشركاء، ولتحقيق

الحرب على سوريا كانت قراراً أميركياً بالأساس منذ 2003، مع شراكة إقليمية لمجموعة من الدول

الغاية الخاصة التي بدأت الحرب واستمرت لتحقيقها. في غياب القدرة لدى أي من الشركاء الإقليميين على التأثير في نظرائه مجتمعين، ينبغي دوماً التركيز على الطرف الأساسي، الولايات المتحدة الأميركية، التي وإن كانت لا تسيطر على التفاصيل، ولا تضبط إيقاع الشركاء بالدقة، إلا أنها تحافظ على المسار الاستراتيجي للحرب بما يخدم مصلحتها، حتى عندما تحصل خلافات بينها وبين الشركاء. هدفت الحرب على سوريا في الأولوية الأولى إلى الخلاص من مشروع محور المقاومة الممتد، سياسياً ولوجستياً وجغرافياً، من طهران إلى بيروت.

في البداية كانت الطموحات بانتهاء المعركة خلال أشهر، والسيطرة على سوريا وتحويلها إلى كيان معادٍ للمحور المقاوم، ولاحقاً تبين أن هذا الهدف يحتاج إلى بعض الوقت، ومن ثم تراجع الطموح إلى إمكانية تجرئة سوريا وفصلها عن لبنان والعراق جغرافياً، وبعد أن تبذرت إمكانية إسقاط النظام أو فصل سوريا عن شرقها وغربها، دخل المشروع في هدف آخر: استمرار الاستنزاف لمحور المقاومة إلى أقصى حد ممكن.

يخدم الاستنزاف مجموعة غايات جزئية، الأولى والأكثر طموحاً الوصول إلى طاولة مفاوضات حول أمن إسرائيل وبقائها في المستقبل، حينما يصبح محور المقاومة عاجزاً منهاكاً سيكون ممكناً، في النظر الأميركي، أن يتخلى عن مشروعه الأيديولوجي لأنه لم يعد واقعياً ولا ممكناً تحقيقه. الغاية الثانية، الأقل طموحاً، تقليص قدرة المقاومة على استهداف إسرائيل، من خلال نزفها في العديد والكوارث والتسليح وغير ذلك، بحيث تصبح إمكانية شن حروب وجودية ضد إسرائيل أمراً بعيد المنال. الغاية الثالثة، وتتعلق بالبيئة الاستراتيجية لمحور المقاومة، بحيث يتحول

له للضغط على السلطة الجديدة في حال قفزت التراجع عن المكتسبات التي تحققت للبرازيليين خلال حكم لولا (وهي ستفعل طبعاً). في هذه المرحلة سيحاول اليمين أيضاً بعد إخراج اليسار من السلطة التنفيذية وتحجيم وجوده في الشارع حرمانه من الأداة الأخيرة التي تتيح له مراقبة أداء السلطة. والمقصود بهذه الأداة الكتلة البرلمانية المتبقية له في مجلس النواب والتي لم تستطع نظيرتها في مجلس الشيوخ إعطاء الرئيسة روسيف سوى عشرين صوتاً أثناء التصويت لإقالتها مقابل ستين صوتاً أو أكثر لليمين. هذا يدل على خلل فادح في ميزان القوى داخل المؤسسات لمصلحة اليمين، وهو ما سيسعى الأخير إلى توكيده عبر الانتقال من مرحلة إلى أخرى، مستعيناً بأدوات الهيمنة التي يملكها وهي كثيرة، ومستفيداً من تراجع الدعم الشعبي لحزب العمال الذي كان بإمكانه لو لم تحصل كل تلك الصدمات في عهد روسيف تأخير حدوث سيناريو الانقلاب البرلماني، ريثما يكون اليسار قد جهّز بدائله.

خاتمة

والحال أن البدائل الآن ليست متوفرة تماماً، وحتى لو أُتيح لها الشرط اللازم للتبلور فإن افتقار اليسار إلى الأدوات وهو خارج السلطة سيحرمها من الفاعلية السياسية، والتي بدونها لا يمكن مجابهة اليمين في مسعاه للسيطرة على أجهزة الدولة وجعلها تنحاز مجدداً للأغنياء وأصحاب الرساميل على حساب الطبقات الوسطى الدنيا والفقيرة. وفي ظل هذا الخلل الفادح في موازين القوى لا يكون الحل كما طرحت روسيف عبر استئناف قرار العزل، لأن العودة إلى السلطة الآن لن تكون فاعلة، هذا إذا سُمح لها أصلاً بالاستئناف، ولم تُجرّم وفقاً لما يطرحه اليمين من حقها في الترشح مجدداً إلى أي منصب عام ربطاً بثبوت تهمة الفساد المزعومة عليها. المجابهة هنا تصبح بلا أنياب، ولكي يتم استردادها فعلاً كخيار ممكن وليس «كمحاولة يائسة» لا بد من استعادة المبادرة عبر ترك السلطة التنفيذية لليمين، والاكتماء بمراقبته برلمانياً، ريثما تتبلور انخياراته الاقتصادية، ويبدأ اليسار بالتالي في معاودة استقطاب الطبقات التي خسرها جزئياً لمصلحة خصومه اليمينيين. هذه الطبقات هي التي ستحسم المعركة حين يكون اليسار جاهزاً لخوضها سواء في الانتخابات الرئاسية المقبلة أو في أي استحقاق آخر يستعد له البرازيليون. المهم هنا أن تكون الفاعلية قد استعيدت على قاعدة الربط بين مصالح الطبقات المتضررة من انخيارات اليمين الاقتصادية وجاهزية اليسار لتلقف قيادتها في لحظة تراجع اليمين أو «أفوله».

* كاتب سوري

أبدت روسيف عزيمة كبيرة، وأظهرت استعداداً للقتال حتى النهاية، وهو ما عُرفت به خلال مسيرتها الكفاحية الطويلة سواء في مواجهة الديكتاتورية العسكرية أو أثناء وجودها داخل حزب العمال. ولكن في الوضع الذي تخضع له حالياً لا تكفي الإرادة وحدها للعودة إلى الحكم. فاليسار بقيادة حزب العمال أصبح عملياً بعد قرار العزل في مجلس الشيوخ خارج السلطة نهائياً، ولم يعد يملك الأدوات اللازمة لمجابهة ميل اليمين المتعاطف للسيطرة على الدولة وأجهزتها. وأول المؤشرات على ذلك هو القمع الشديد الذي ووجهت به التظاهرات المحتجة على عزل روسيف في ساو باولو وغيرها من المدن البرازيلية. فالقمع الآن سيزداد مع كل خروج جديد لليسار من السلطة، حيث ستصبح المسألة بالنسبة إلى اليمين ليس فقط منع اليسار من التواجد في المؤسسات المنتخبة بل أيضاً مجابهته بشدة في الشارع عبر حرمانه من المساحة الوحيدة الباقية



لفظياً، أدانتا قرارات حكومة البحرين حول تجريد رجل الدين آية الله عيسى قاسم من جنسيته وإيقاف نشاط جمعية الوفاق الإسلامية المعارضة، واعتقال الناشط الحقوقي نبيل رجب. فهل اهتزت لهذه الوسائل ومنظريها «شبهة»؟

ليس آخر إجراءات الحكم المستبد غلق المساجد والحسينيات واستدعاء علماء الدين وحجزهم في المعتقلات ومراكز التحقيق، بل تسعير الطائفية وتعميقها بأساليب تعسفية وقمعية ترقى إلى الإبادة والتطهير، وهو ما أشارت إليه منظمات حقوقية وطنية ودولية، ما اضطر علماء الدين في البحرين بعد تفاقم الأزمة واستفحال القمع والعسف، إلى إصدار بيان يدين تصرفات الحكومة وانتهاكاتها المدوية. جاء في البيان (7 آب/ أغسطس 2016): الاستدعاءات المكثفة والتوقيف والحبس والتهديد والتعدّيات المهينة لعلماء الدين ووكلاء المراجع العظام والخطباء وأئمة الجمعة والجماعة والرواديد الدينيين والنشطاء الأحرار، كل ذلك بغرض كسر إرادة الشعب في حماية وطنه ودينه. إن الإرادة الشعبية التي لم تلن

* كاتب عراقي